

قائمة المؤسسات

مصرف لبنان (ومديره رياض سلامة) الذي ساعد الشركات العقارية في شراء الشقق أو المباني غير المباعة. ويستطيع المصرف التدخّل في القروض والتحريض. (فيتحكم مصرف لبنان بالسيولة المصرفية عن طريق تعديل أسعار الخصومات، والتدخّل في السوق المفتوحة، وكذلك عن طريق تحديد التسهيلات الائتمانية للبنوك والمؤسسات المالية).

المديرية العامة للتخطيط العمراني هي التي تضع الخطط والأنظمة، ولكن كتوصيات تحتاج إلى دعم إلزامي.

المجلس الأعلى للتخطيط العمراني الذي يوافق على الخطط واللوائح التي وضعتها المديرية العامة للتخطيط العمراني. وتشمل صلاحياتها الموافقة أيضاً على طلبات بناء المشاريع الكبرى وناطحات السحاب. وقد اعتبرت السلطة الأخيرة غير دستورية في بعض الأحيان، حيث يفترض أن يكون المجلس الأعلى للتخطيط العمراني "هيئة استشارية تقنية" فقط" يتألف بشكل رئيسي من مدراء عامين، فيتمّ التشكيك بأهليته في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسماح ببناء بعض الإنشاءات أو منح الإستثناءات.

مجلس الإنماء والإعمار الذي انشئ بموجب المرسوم رقم ٥ بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٧٧. ومسؤوليات المجلس الرئيسية هي ثلاث: الالتزام بالخطّة والجدول الزمني لاستئناف إعادة الإعمار والتنمية، وضمان تمويل المشاريع المقدّمة، والإشراف على تنفيذها والاستفادة من خلال المساهمة في عملية إعادة تأهيل المؤسسات العامة، مما مكّنه من الإضطلاع بمسؤولية تنفيذ عدد من المشاريع بإشراف مجلس الوزراء. وهو مسؤول مباشرة أمام مجلس الوزراء من خلال رئيس الوزراء، وبالتالي "يتهرب من المسائل التنظيمية الروتينية التي لم تعد تُتبع لتسريع عملية إعادة الإعمار وإعطاء الوقت الكافي لإعادة إعمار وبناء المؤسسات العامة التي دمرت خلال الأحداث".

وزارة الشؤون الإجتماعية.

المؤسسة العامة للإسكان، منذ عام ١٩٩٦ (مديرها روني لحد)، مسؤولة عن مساعدة المواطنين ذوي الدخل المنخفض والمتوسط في شراء منازل خاصة بهم، وعن قروض الإسكان، التي تدعم مستأجري الإيجار القديم الذين يواجهون خطر الإخلاء. وتعمل أيضاً مع البنوك لتقديم نسب فائدة منخفضة للمأهّلين، في ظل شروط صارمة للغاية (بين ٢١ و ٦٥ سنة عند تسديد القروض، مدة التوظيف سنتين، بالإضافة إلى سقف دخل شهري للأسرة يساوي ١٠ أضعاف الحد الأدنى للأجور الشهري الذي يبلغ ٤٥٠ دولار، بالإضافة إلى قيود حجم المسكن الممّول (٢٠٠ متر مربع) لقرض منخفض السقف).

بنك الإسكان شركة مختلطة بين الحكومة اللبنانية والقطاع الخاص (البنوك وشركات التأمين والمستثمر الفرد). ويصل إجمالي رأس المال المدفوع إلى ١٠٠ مليار ليرة لبنانية (٨٠٪ للقطاع الخاص و ٢٠٪ للقطاع العام). وتمثل المهمة الرئيسية للبنك بإقراض الأفراد وخاصة أصحاب الدخل المحدود أو المتوسط، لشراء منزل أو بنائه، وللتوسّع والتجديد وكذلك لتمويل تعاونيات الإسكان.